الثورة الجمعة 2 شعبان 1434 هـ - 22 يونيو 2012م العـدد (17384)

بيع أذون خزانة بـ٤٦,٥١٩ مليار ريال

■ ،،صنعاء/سبأ

جرى بالبنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم (٧٤٤) للآجال الثلاثة (٩١ يوما، و١٨٢ يوماً، و٣٦٤ يوماً) بقيمة إجمالية ٤٦ ملياراً و٥١٩ مليوناً و٥٧٠ الف ريال.

وأوضح بيان صادر عن البنك تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه أن متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة بلغ (٢٢,٢٨٪)، (٢٢,٢٧٪)، (٢٢,٢٧٪).

وحسب البيان فإنه سيتم فتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

تفريغ ٣٧ ألفاً و٩٠٠ طن من القمح الروسي بميناء عدن

■ ،،عدن/سبأ

أفرغ في أرصفة المعلا ميناء عدن أمس ٣٧ ألفاً و٥٠٠ طن من القمح الروسي.

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» بأن الشحنة المفرغة من القمح الروسي والمخصصة لمصنع صوامع الغلال بعدن سيوزع جزءاً منها للمحلات التجارية العاملة في محافظة الجمهورية لتلبية احتياجات المواطنين من هذه السلع الضرورية.

يذكر أن ما تم تفريغه خلال شهر يونيو الجاري من القمح الروسي والاسترالي في ميناء عدن بلغ (٢١٦) ألف طن للغرض نفسه.

إلى ذلك أظهرت بيانات ملاحية أن عدد رؤوس الماشية الوافدة من الصومال والتي سوقت إلى الأسواق اليمنية خلال الفترة نفسها وخضعت للفحص البيطري الوقائي بلغ نحو ٤ الاف و٦٠٠ رأس لتأمين احتياجات المواطنين من اللحوم.

حملة تحصين بيطرية للماعز والأغنام ضد طاعون المجترات الصغيرة بمحافظة ريمة

■ ،،ريمة/سبأ

بدأت فرق التحصين البيطرية التابعة للإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري بوزارة الزراعة والري ومكتب الزراعة بمحافظة ريمة بتنفيذ حملة التحصين البيطرية ضد طاعون المجترات الصغيرة للماعز والأغنام بالمحافظة .

وأوضح مدير إدارة الحملات بالإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري الدكتور محمد الحداد لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن هذه الحملة التي تأتي في إطار برنامج الحملات الوطنية البيطرية للعام ٢٠١٢م والتي يتم تنفيذها بالتعاون مع مشروع تحسين معيشة المجتمع الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تستهدف تحصين أكثر من ٦٠ ألف رأس من الأغنام والماعز في محافظة ريمة.

لافتا إلى أن الحملة التي تستمر أسبوعين تشمل مديريات (الجبين وبلاد الطعام والسلفية) وستشارك في تنفيذها ثلاث فرق بيطرية .

وأشار الدكتور الحداد إلى أهمية تنفيذ مثل هذه الحملات التي تتضمن إلى جانب ذلك توعية إرشادية للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية حول كيفية حماية الحيوانات ووقايتها من الإصابة بالأمراض وكذا كيفية معالجة الحيوانات المصابة من أجل الحفاظ على الثروة الحيوانية باعتبارها أحد المصادر الهامة لتوفير الأمن الغذائي فضلا عن كونها موردا رئيسيا ومصدرا للدخل لكثير من الأسر الريفية .

وأشاد بدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتمويل تنفيذ الحملات البيطرية في اليمن من خلال مشروع تحسين معيشة المجتمع والتي تستهدف شريحة واسعة من قطاع الثروة الحيوانية التي يُعول عليها كثيرا في توفير الاحتياجات الغذائية لغالبية السكان في المناطق الريفية وأهميتها كأحد روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وأهاب الحداد بالمزارعين ومربي الحيوانات التجاوب مع فرق التحصين البيطرية بما يمكنهم من تنفيذ الحملة من أجل حماية حيواناتهم من مرض طاعون المجترات الصغيرة الذي يعد من أخطر الأمراض التي تهدد الثروة الحيوانية في البلاد، داعيا الجهات الرسمية والشعبية في تلك المديريات إلى التعاون مع الفرق لتذليل الصعوبات والعوائق التي قد تعرض سير تنفيذ الحملة وبما يخدم المصلحة العامة .

تنمية الموارد الذاتية لليمن السبيل الامثل لتحقيق الاستقرار التمويلي اللازم للتنمية

تظل تنمية الموارد الذاتية لليمن حلما للحكومة و المجتمع اليمني على السواء باعتبارها ان تمت ستكون حلا امثل يمكن البلاد من الاستقرار ماليا ويجنبها عدم الانجرار لفجوات تمويلية يؤدي بها الى براثن الاستدانة من الخارج والوقوع في حبل الديون مرتفعة الفوائد ،ورغم أن تنمية الموارد الاقتصادية يمكن تحقيقها ان امتلكت اليمن الارادة المخلصة من كافة الاطراف فإن الخبراء والاقتصاديين ينوهون لأهميتها حاليا ومستقبلا ويرون ان اولى الخطوات لتنمية الموارد اليمنية تكمن في مكافحة الفساد واحلال حزمة واسعة من الاجراءات والنظم والبرامج التنفيذية والتعاون الجاد بين كافة الاطراف السياسية والاقتصادية وفقا لأسس قانونية ومبادئ الشفافية لتأمينها وحسن ادارتها وتطبيقها.

استطلاع /أحمد الطيار

مخاوف

في منتصف العام ٢٠١٠م كشف تقرير حكومي صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن تقديرات بتراجع الموارد العامة للدولة إلى ١٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠١٥م وذلك من ٢١,٣٪ في عام ٢٠١٠م وهو ما عد ناقوس الخطر لمسألة مهمة جدا يجب على الجميع الانتباه لها وتتمثل في ضرورة تنمية الموارد الذاتية لليمن قبل ان تحل الكارثة ونصل الى مستوى عجز كلي عن الوفاء بمتطلبات التشغيل اليومي للدولة وهذا ما دفع الخبراء و الاقتصاديون الى إبداء تخوفهم من تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني تحل سريعا وهذا ما يخشى حدوثه بالفعل العام الحالي ٢٠١٢م عقب اعلان الحكومة اكثر من مرة ان مواردها المالية لم تتمكن من الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها سواء نحو المشروعات التنموية او المستحقات والاجور للموظفين في كافة المحافظات .

الاعتماد على الذات

ويشير الدكتور صلاح الدين المقطري الاستاذ المساعد بقسم الاقتصاد جامعة صنعاء ان بلادنا لن تتمكن من النهوض الاقتصادي الا إذا اعتمدت على مواردها الذاتية واستطاعت ادارتها بشكل علمي يجعلها بعيدة عن أي تقلبات او هزات الوصول الى الموارد المطلوبة للتنمية.

ويقول: إن الاعتماد على الموارد الذاتية في أي بلد مهم جدا لاعتبارات عدة تتعلق بالسيادة الوطنية في المقام الاول وحسن التصرف والتحكم بالقدرات الذاتية المالية وعدم الارتهان للخارج بشتى اقطابه سواء كانت دولا في المحيط الاقليمي او الدولي او منظمات أو شركات ومؤسسات مالية وتجارية .

وضع حساس

وضعنا في اليمن حساس ولهذا يجب على الحكومة الاعتماد في تخطيط وتنفيذ موازنتها النظر الى موارد البلاد الذاتية ومن ثم وضع افضل الانظمة لإدارتها وتنميتها ومن ثم الاعتماد عليها وهذا مهم من عدة جوانب حسب ما يرى الدكتور المقطري لأن موارد البلاد تتصف بأنها دائمة ومتجددة ويمكن التحكم فيها وغير مرتهنة لأي شروط من الخارج ،فكما هو معروف فإن المنظمات والصناديق الدولية ليست جمعيات خيرية بحيث يمكن التعويل عليها حسابيا ان تهب لتمنحنا ما نحتاجه من تمويلات ولهذا يجب ان نجعل من الاهمية بمكان الاعتماد على موارد اليمن والبدء بعملية النظر اليها بجدية والبحث عنها والحصول عليها سواء كانت موارد تتعلق بالضرائب او الجمارك او غيرها من موارد الثروات الاخرى كالنفط والمعادن والريع وغيرها المستحقة للدولة وفقا للقانون.

الدعم المشروط

الخبير الاقتصادي منصور البشيري يرى أن الدعم الخارجي لليمن مهم لكن الدعم السخي الممكن الحصول عليه من الخارج لن يتأتى مطلقا فلا يمكن لأية دولة الحصول على دعم سخي من أي اطراف دولية مهما كانت الظروف طالما وسياسات واهداف الاطراف الاخرى متعددة ولن يتم الوفاء بها وهذا يعود للطبيعة الاقتصادية للدول والمنظمات المعنية بالمنح والتمويلات الدولية فهي ليست بجمعيات لا تعنى بالربح.

واضاف: لم تستشعر الدول والمنظمات الدولية اهمية دعم اليمن إلا مؤخرا بعد ان اكتشفوا انه وبفعل هجمات الجماعات الارهابية على ارضه يمكن ان تهدد الامن والسلم الدولي وفي هذه الحالة ادركوا ان اليمن يمكن ان يتدهور ويصل الى مراحل انزلاق مثل الصومال ،لكنهم مع ذلك لا يمكن ان يدعموا اليمن لكي تكون دولة مثل الدول المجاورة او قريبة منها.

مفيدا بأن وصول اليمن الى مرحلة الاستقرار السياسي والاقتصادي لا يمكن ان يأتي من الخارج لأن هذا الاستقرار مرتبط بعوامل اخرى تقتضي التخلص من قضايا الفقر والبطالة والتضخم وهي مشاكل هيكلية باتت تعرف بما يسمى الاختلالات الهيكلية وهي تحتاج لعوامل التنمية الاقتصادية من تغيير بنيان شامل ودفعة قوية ومن استراتيجية ملائمة وهذا لن يتحقق إلا بوجود دعم محلي ذاتي تستطيع من خلاله اعادة هيكلة المجتمع بثقافته وطرق انتاجه بحيث تصل باليمن الى بر الامان.

حزمة

يمثل الاستقرار السياسي والامني إحدى ابرز اولويات تحقيق تنمية الموارد الذاتية لليمن وهذا كفيل بحل معضلة ايجاد الاطمئنان لبيئة الاعمال حسبما يرى الدكتور فضل الشعيبي استاذ الاقتصاد بجامعة الحديدة ومن ثم تتبعها الاجزاء الاخرى ويرى الدكتور الشعيبي أن اليمنيون حاليا يتصفون بأنهم مندفعون نحو العالم الخارجي لمساعدتهم لانهم يحسون ان الآخرين سيجلبون لهم هذا الاستقرار والامن دون ان يشعروا ان الاستقرار لن يتحقق إلا من خلال تكاتفهم وبأيديهم وهذا هو مهمة حكومة الوفاق حسب رأيه.

عدم الافراط بالتفاؤل

عندما عقد مؤتمر أصدقاء اليمن في الرياض الشهر الماضي بدا الشارع اليمني متفائلا حيث بلغ منسوب التفاؤل ٩٠٪، وفي المقابل بلغ منسوب التشاؤم ١٠٪ وكتعليق على تلك النتائج اوضح رئيس مركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي نفذ الاستطلاع مرزوق محسن انه يجب على الحكومة ان تعي ان المنح والمساعدات الخارجية لا تستمر الى الابد واعتبارها مؤقتة وغير مضمونة ويجب ان لا تبقى عنصراً ثابتاً ودائما في الخطط والاستراتيجيات المستقبلية ، مشددا على ان ضرورة بذل اقصى درجة من الحكمة والكفاءة والفاعلية من قبل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمانحين في استيعاب واستغلال تلك المنح والمساعدات للوصول الى مرحلة النمو الذاتي للاقتصاد، وأن يكون الاقتصاد قادراً على النمو دون المساعدات والمنح الدولية، والتفكير المستمر عن السبل الكفيلة بالتخلص من الاعتماد عليها.

ويدعو الاخ مرزوق الحكومة الى العمل بجدية على مكافحة الفساد لأن المبالغ التي حصلت عليها اليمن سابقاً لم يتم توظيفها بطرق صحيحة نتيجة للفساد، وضرورة توعية الادارة الحكومية بالمفهوم الواسع للتخفيف من الفقر لأنه من اهم اسباب فشل الحكومات السابقة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، واكد على ضرورة تعزيز المشاركة المجتمعية واعطاء دور اكبر للسلطات المحلية في رسم السياسات والخطط التنموية.

قلق

يقول الاقتصاديون أن اليمن بحاجة ماسة لتنفيذ خطة اقتصادية عاجلة لرفع وتائر النمو الاقتصادي وتلافي الخسائر التي مني الاقتصاد الوطني بها خلال العامين الماضيين إثر الأزمة المالية العالمية والاحتجاجات الشبابية وذلك بالتركيز على رفع الموارد العامة للدولة وتحقيق استقرار اقتصادي يكون قادرا على جذب استثمارات جديدة واسعة المجال.

مشيرين إلى أهمية تبني خطة تنموية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات تغطي جوانب الإيرادات والنفقات وإصلاح إدارة المالية العامة، بالإضافة إلى التطبيق الكامل للضريبة العامة على المبيعات وزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال رفع الضرائب على سلع الكيف.

رأي اقتصادي

البطالة الطبيعية

احمد ماجد الجمال

■ ،،تتوقف معدلات البطالة إلى حد كبير على النشاط الاقتصادي ويعتبر النمو والبطالة وجهين لعملة واحدة.

فعندما يكون النشاط الاقتصادي كبير يزيد الإنتاج كلياً وتنشأ الحاجة لمزيد من الأيدي العاملة لإنتاج كمية اكبر من السلع والخدمات وعندما ينخفض النشاط الاقتصادي ينخفض عدد الأعمال والوظائف الشاغرة وترتفع البطالة وكذا عندما يطول فترة الركود،وبهذا المعنى تكون البطالة مضادة للاتجاهات الدورية أي أنها ترتفع عندما يكون النمو منخفضاً والعكس بالعكس ،ولان البطالة تتبع النمو ولكن بقدر من التأخير تسمى في حينها مؤشر متأخر للنشاط الاقتصادي ،والشئ السلبي أن معدلات البطالة لا تنخفض مباشرة عند حدوث زيادة في النمو فالشائع حدوثه بعد بدايات عودة النمو بفترة.

بادئ الأمر تصب كل المحاولات أولا لاسترداد عافية الاقتصاد بعد الركود والأزمات ولا يتم تشغيل أيادي عاملة جديدة ومع زيادة رسوخ التعافي قد تبدأ البطالة في الانخفاض تدريجياً تحددها المعطيات والمتغيرات ودرجة احتوائهما واستغلالهما ومستوى التعافي ،مع ذلك لايمكن أن تصل معدلات البطالة إلى الصفر،فكل سوق بما في ذلك سوق العمل يجب أن تكون له نقطة توازن عندما يكون العرض والطلب متساويين .غير أن مجرد وجود بطالة يشير إلى الفشل في تحقيق التوازن ،بما فيها البطالة الهيكلية التي تعني جمود في سوق العمل نتيجة عدم التواؤم بين الأجور وكفايتها لتأمين المعيشة الكريمة.

لكن ماهو معدل البطالة الطبيعي وليس المقصود معدلا ثابتا لا يجب تعديله ولا يمكن تغييره بل على العكس من ذلك يعني أن خصائص سوق العمل التي غالباً ما تحركها السياسات العامة التي تضعها الدولة ومبادرات التوسع في استثمارات القطاع الخاص.

لذا يطلق على معدل البطالة الطبيعي أحيانا معدل البطالة غير المتسارع لأنه يتسق مع اقتصاد ينمو وفق إمكاناته في الأجل الطويل ،وليس هناك ضغوط تصاعدية او تنازلية على التضخم وعلى العكس من ذلك عندما تنحرف البطالة مؤقتاً عن معدل البطالة غير المتسارع فإن التضخم يتأثر.

ومن خلال استيعاب الأسباب المؤدية إلى معدل البطالة التوازني في الأجل الطويل يمكن لصناع السياسات فهم الطريقة التي يتم من خلالها تغييره فالسياسات مثلاً التي تسعى إلى خفض البطالة بزيادة الإنتاج والاستهلاك يمكن أن تحقق مثل هذا الهدف بصفة مؤقتة فقط على حساب زيادة مستوى التضخم لاحقاً.

لكن معدل البطالة غير المتسارع يمكن أيضا أن يتغير على مر الزمن دون إجراء صريح على مستوى السياسات فالتغيرات الهيكلية كالتقدم التكنولوجي أو التحولات السكانية تكون لها آثار طويلة الأمد على الاتجاهات العامة للبطالة فعلى سبيل المثال الطفرة التكنولوجية في التسعينات من القرن الماضي زادت من إنتاجية العمالة مما جعل كل عامل مطلوب أكثر رغم لمحة البطالة التي بدت في بادئ الأمر والتي طرات عند استبدال العمالة غير المدربة .

وتأسيساً على ذلك وليس مصادفة أن يمر الاقتصاد اليمني ويصبح ملفتاً للانتباه فالواقع يؤكد أن معدلات البطالة في تزايد مستمر وغير طبيعي وما تلقيه من ظلال وانعكاسات سلبية بشقيها المقنع(نتيجة تكدس العاملين في الجهاز الحكومي بما يفوق احتياجاتها) والظاهر(بطالة خريجين وبطالة شبابية وهذه مشكلة عالمية ولاتوجد دولة في عالم اليوم تستطيع تحقيق التوظيف الكامل)وفي الوقت الراهن تعتبر البطالة بكل أشكالها من اخطر التحديات التي تواجه اليمن لاسيما بعد تزايد وتفاقم هذه الظاهرة الخطيرة وهي في أقسى حالات بطالة غير طبيعية لكونها تراكمات من السياسات والإجراءات غير المجدية التي اتخذت حيالها ولم تقلع إضافة إلى الأحداث الكبيرة التي مرت كنتيجة وسبب في آن واحد ،والجزء الأكبر يرجع إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد اليمني كاقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك .وكل ذلك يعود إلى تفشي الفساد وأن الاقتصاد أحادي الجانب يعتمد بشكل أساسي على مصدر ومورد وحيد (عوائد النفط) في ضوء تراجع وتباطؤ اتجاهات النمو والتنمية وضعف نمو التطور الاقتصادي والاستثماري للقطاع الخاص وعدم قدرته على توفير فرص عمل كافية لاستيعاب الأيدي العاملة وعجز البيئة الاستثمارية عن جذب وزيادة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في شتى المجالات التي توفر فرص عمل جديدة تسهم في التخفيف من هذه الظاهرة المتنامية بشكل متسارع ،تزداد مشكلة البطالة تعقيداً في ظل استمرار جمود وعدم تطور ومرونة أسواق العمل وما يقابلها من تزايد الإعداد السنوية للداخلين الجدد إلى سوق العمل وارتفاع معدل نمو قوة العمل سنويا وتنام مشاركة المرأة في سوق العمل وارتفاع مخرجات التعليم الجامعي وعدم ملاءمة هذه المخرجات لاحتياجات سوق العمل ،وهجرة الريف الزراعي بسبب شحة المياه والتبدلات الدراميكية للنشاط ،وزيادة المقاطعات والمدن العشوائية في عواصم المحافظات ،كل ذلك يشير إلى ضرورة إطلاق خارطة للنظر إلى الإمام بديناميكية جديدة والبعد من الغموض والاحتمالات المربكة واستنتاج إدراك انتقائي لعملية غربلة السياسات والإجراءات عبر الدفع القوي لواقع التنمية المحلية في المديريات والقرى،والتعليم الفني والمهني وتدعيم القوانين ولوائحها وآليات تنفيذها نحو تسهيل وتبسيط الاستثمار وحمايته من التطفل وعدم حرقه ليسارع في لعب دور محوري واستغلال الطاقة الإنتاجية العاطلة وفتح آفاق واسعة في التنمية واجتذاب فرص عمل كثيف العمالة قابل للبقاء والنمو وبناء جديد للهياكل التنظيمية وتوصيف وظيفي للأعمال والاختصاصات تتسق مع جملة تطور وتوسع مهام الجهاز الحكومي ليتمكن من الاستفادة من كل الموظفين والعاملين .

●باحث بوزارة المالية

استراتيجيات تنمية القطاع الزراعي تدعو لدعم إنتاج البذور المحسنة وتنشيط البحوث في مجال الزراعة المطرية

■ ،،كتب / منصور شايع

أكدت استراتيجيات تنمية القطاع الزراعي لمحاصيل الحبوب والأعلاف على أهمية تشجيع ودعم إنتاج البذور المحسنة وتنشيط البحوث في مجال الزراعة المطرية والاستفادة من البحوث الخارجية بالإضافة إلى إجراء الدراسات والبحوث المحلّية الاضافية لتحديد أصناف جديدة من محاصيل الحبوب والأعلاف والتي تتميز بالإنتاجية العالية ومقاومتها للجفاف وذات الاحتياجات المائية المنخفضة. بالإضافة إلى إجراء البحوث الزراعية في المناطق والمناخات الزراعية المختلفة في اليمن لتحديد الأنواع المناسبة من المحاصيل لكل منطقة وتحديد التقنيات الزراعية المناسبة التي ينبغي استخدامها. وأشارت الاستراتيجية إلى أهمية الإرشاد الزراعي في مجال الزراعة المطرية عن طريق عمل برنامج عملي وفعّال لنشر المعلومات ذات العلاقة بأنواع البذور والتقنيات الزراعية وبما يساعد في التوسع في انتاج الحبوب بالاعتماد على الأمطار وتحسين إنتاجية الحبوب والأعلاف . مشددة على ضرورة التوسع في مجال البذور والمدخلات الزراعية المحسنة ، من خلال تفعيل دور الرقابة على الجودة والمصادقة على البذور والأصناف الجديدة والموافقة على إكثار البذور بالإضافة إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال ، والتوسع في مجال الأسمدة والمخلات والتقنيات الزراعية المحسنة. منوهة بأهمية إدخال الآليات والميكنة الزراعية ، وذلك توفير الآليات والميكنة الزراعية المناسبة للأراضي الزراعية ومعدات الري الحديث .

وبحسب الاستراتيجية فقد انخفاض مستوى انتاج القمح في اليمن، رغم أن الخبز هو الغذاء الرئيسي في البلاد. والملفت أيضاً هو محدودية إنتاج المحاصيل الزيتية، إذ يقتصر ذلك على محصول السمسم فقط لتلبية بعض الاحتياجات المحلية. مفيدة أن اليمن لا تزال تعتمد كليا تقريباً على واردات القمح وزيت الطهي، مما يضع البلاد أمام خطر مواجهة صدمات التغييرات في الأسعار العالمية في المستقبل، كما حدث في عام ٢٠٠٨م ويتبين ارتفاع انتاج الذرة الرفيعة حيث أن جزءاً كبيراً من الإنتاج يتم بغرض استخدامه كأعلاف للإنتاج الحيواني. وبشكل عام، لا يزال معدل إنتاج الحبوب في اليمن متواضعا مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة. وتعتبر زراعة الذرة كمحصول علفي أكثر أهمية كمحصول نقدي منه كحبوب. وهناك حاجة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين انتاج الثروة الحيوانية والأعلاف والحبوب.

وأوضحت الاستراتيجية أن إنتاج المحاصيل الحقلية بشكل عام يعاني من قلة البذور المحسنة اللازمة لزيادة الإنتاجية الزراعية لمحاصيل الحبوب والأعلاف. ففي الظروف المثلى يحتاج مزارعو القمح والشعير إلى البذور المحسنة كل سنتين. فالبذور المحسنة وحدها بإمكانها أن تزيد من الإنتاجية بنسبة ٣٠٪. وبالرغم من وجود المؤسسة العامة لإكثار البذور الصغار والمتوسطين عادةً باستئجار المعدات الزراعية وترتبط تكاليف إيجار المعدات الزراعية ارتباطا مباشرا بسعر الديزل ومدى توفر الآلات الزراعية. أما عملية انتاج الحبوب في المدرجات الزراعية فتعتمد على حيوانات الجرّ نظراً لصعوبة استخدام معدّات الحراثة والحصاد الآلية في هذه المناطق.

وفي جانب أنظمة تسويق الحبوب والأعلاف اعتبرت الاستراتيجية أن عملية تسويق منتجات الحبوب والأعلاف في اليمن غير منظّمة. فمعظم منتجات الحبوب والأعلاف يتم استهلاكها محلياً أو على مستوى الأسرة. أما فائض الانتاج فيذهب الى الأسواق المحلية التقليدية ، حيث يقوم التجار بنقل الحبوب والأعلاف من الأسواق التي يتوفر فيها فائض إلى الأسواق الأخرى التي تعاني من نقص فمثلا خلال فصل الشتاء يتم نقل أعلاف الذرة الرفيعة من السهول الساحلية إلى مناطق المرتفعات الجبلية. وتستخدم المخابز التجارية القمح المستورد ونادرا ما يتم الاعتماد على الحبوب المحلية في هذا المجال. كما أن منتجي العلائق المركزة والأعلاف الحيوانية المطلوبة لإنتاج الدواجن يعتمدون بشكل كبير على فول الصويا ومشتقّات الذرة الشامية المستوردة. أما بالنسبة لزيت الطهي المستخرج من السمسم فيتم استهلاكه محلياً. وبشكل عام وفي ظل ظروف ومستويات الإنتاج الحالية وبدون حصول أي زيادات في الإنتاج فأن هذه الأسواق المحلية التقليدية تعتبر فاعلة وكافية لاستيعاب فائض الإنتاج من الحبوب لدى المزارعين. وبالنظر إلى حجم الواردات من الحبوب ، فإن تصديرها إلى الخارج لا تعتبر من العوامل الهامة، وعليه فالجمعيات والتعاونيات الخاصة بذلك تكاد تكون منعدمة.

وتطرقت الاستراتيجية إلى الدعم الحكومي للمحاصيل الحقلية من الحبوب والأعلاف ، مشيرة إلى أن الحكومة تلعب دورا رئيسيا في مجال توفير ونشر أصناف البذور المحسنة لجميع أنواع الحبوب وكذلك البذور الزيتية. وهنالك بعض الأنشطة البحثية التي يتم القيام بها، غير أنها ليست بالمستوى المطلوب لتطوير هذا المجال. كما أنه، لم يتم اعتماد أي إجراءات للمصادقة على أصناف البذور المحسنة وبما يضمن تعريفها وحمايتها. كما يجب العمل على توفير المعلومات ورفع مستوى الوعي لدى المزارعين حول التقنيات الزراعية المحسنة من خلال نظام الارشاد الزراعي. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أهمية وحاجة اليمن إلى إيجاد مخزون احتياطي إستراتيجي من الحبوب. وقد يقوم هذا المخزن الاحتياطي في المقام الأول، بالاعتماد على الحبوب المستوردة غير أنه سيلعب دوراً هاماً في السوق المحلية للحبوب كما يمكن استخدامه للتأثير على أسعار السوق. وبشكل عام، فهناك الكثير مما يمكن للحكومة ، بل ينبغي عليها، القيام به في مجال الحبوب، كما يجب عليها أن تعمل على التخطيط لكيفية تعزيز وتطوير هذا المجال.

مؤكدة أن تحسين إنتاجية المحاصيل الحقلية، وإدخال المحاصيل الزيتية، من شأنهما مساعدة اليمن في مجالات الأمن الغذائي، وتخفيف الاستيراد، وتطوير الزراعة المطرية. كما أن، تطوير مجال إكثار البذور سيساهم في توفير البذور المحسنة واللازمة لزيادة انتاج الحبوب على المستوى الوطني، وتوفير محاصيل نقدية أخرى للمزارعين. من ناحية أخرى يمكن رفع كفاءة نقل وتسويق منتجات الأعلاف من خلال طرق التجهيز المناسبة (مثل التحزيم المضغوط وغيره).

يشار إلى أن زراعة الحبوب والأعلاف تحتل ما نسبته ٥٨ ٪من الأراضي الزراعية في اليمن ، وتعتبر جزءاً أساسياً من الموارد المعيشية لصغار المزارعين. وتعتبَر الذرة الرفيعة من الحبوب الأكثر أهمية، إذ يتم استخدامها كحبوب للاستهلاك البشري، أما الجزء الخضري من النبات فيُستخدم كعلف أخضر أو جاف حيث أنها تنتج كميات كبيرة من الأعلاف مقارنةً بالأنواع الأخرى من الحبوب. ويتم زراعة الذرة الرفيعة في المناطق المطرية، وفي الأراضي المرويّة. أما الدّخن، فله طريقة استخدام مزدوجة مماثلة، حيث يتم انتاجه أيضاً كحبوب للاستهلاك المنزلي، وكعلف للحيوانات. وتتم زراعة القمح والشعير في المناطق المرتفعة، بالاعتماد على الأمطار، والمناطق الشرقية بالاعتماد على الري بالسيول كما يتم زراعتها في موسمين حسب الظروف المناخية في المنطقة.